التنظيم القانوني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه "دراسة مقارنة"

الدكتورة/ أروى محمد تقوى
قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة الشام الخاصة

ملخص:

هل سبق وتلقيت إعلاناً عبر بريدك الإلكتروني؟ هل تزعجك الرسائل التي تحمل عنوان "كيف تحمي حاسوبك من الفيروسات بـ(...) دولار"؟ هل تشعر بالتعب من مشاهدة الإعلانات التي تستمر يومياً بالتدفق على جهازك؟

في الواقع يشعر العديد من الأفراد بالغضب بسبب حجم المقاطعات اليومية التي تأتيهم عبر البريد الإلكتروني، في ظل غياب الأدوات القانونية التي تنظم مثل هذه الرسائل، والتي يُطلق عليها البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أو "السبام"، لاسيما إذا ما علمنا أنَّ المعلن غالباً ما يحصل على عنوان متلقي البريد الإلكتروني دون علم الأخير أو إرادته.

هذا ولا تقتصر الإشكالات التي تثيرها رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه على مستخدمي البريد الإلكتروني أنفسهم، بل تمتد لتشمل مزوِّدي خدمات الإنترنت أيضاً.

وعلى الصعيد التشريعي قامت بعض الدول بسنّ تشريع خاص لتنظيم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه.

وقد خصصنا هذه الدراسة لبحث بعض الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وتحديداً التكييف القانوني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه كأحد أهم الإشكالات القانونية لهذا البريد، والبحث عن القواعد الملائمة لتنظيم المسؤولية المترتبة عليه.

وقد تمّ تقسيم الدراسة إلى قسمين:

المطلب الأول – الإشكالات القانونية التي يثيرها البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه.

المطلب الثاني – قواعد المسؤولية عن البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه.

مقدمة:

أدى المزج بين تقنية المعلومات والتجارة إلى ظهور العديد من المفاهيم الجديدة، بعضها له مزاياه وإيجابياته التي استفاد منها الجميع، كالتجارة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني، والعقود الإلكترونية. وبعضها الآخر أرهق العالم – أفراداً وشركاتٍ ودولاً

– بسلبياته، كرسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها، والتي تُعرَف أيضاً برسائل البريد الإلكتروني العشوائية، أو البريد المزعج[١]، ويُطلَق عليها باللغة الإنكليزية "السبام – SPAM".

فقد وفر قبول المستهلكين للاتصالات على شبكة الإنترنت – على نطاق واسع – للمعلنين عدداً من المزايا مقارنة بحملات التسويق التي تتمّ مباشرة، كانخفاض التكاليف، والتسليم الفوري، والتجربة التفاعلية[٢].

وأصبحت رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها أمراً شائعاً لدى مستخدمي البريد الإلكتروني جميعاً، الأمر الذي ولّد لديهم شعوراً بالاضطراب والقلق. وهذا ما يؤكده عدد القوانين التي تمّ سنّها في بعض الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، لتنظيم هذا الجانب من جوانب الاتصالات عبر شبكة الإنترنت[٣].

ولا تقتصر الإشكالات التي يثيرها استخدام البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه على مستخدمي الشبكة، بل تمتد لتشمل مزوِّدي خدمة الإنترنت (ISPs).

حيث يدّعي مزوِّدو خدمة الإنترنت أنَّ البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه يمثل حوالي ٥٠–٨٠٪ من إجمالي حركة المرور على شبكة الإنترنت[٤].

ويُعد من سلبيات البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أنَّه يضيع وقت المستخدم، وعرض النطاق الترددي للشبكة "bandwidth"(كمية البيانات التي يمكن نقلها في

(١) استخدمت عدة مصطلحات للتعبير عن هذا الشكل من البريد الإلكتروني، مثل: "البريد الواغل"، و"البريد المزعج"، و"البريد غير المطلوب أو غير المرغوب فيه"، و"البريد الدعائي أو الإقحامي أو التطفلي"، و"الرسائل البريدية غير المرغوب بها"، و"بريد القمامة"، و"الرسائل الاقتحامية". وفي بعض الحالات يمكن أن تُعد رسائل الفاكس التجارية غير المرغوب فيها، والبريد المطبوع، والصحف، والمكالمات الهاتفية كبريد إلكتروني غير مرغوب فيه، ومعاملتها بصورة مماثلة. انظر:
Ken LaMance, Spam Email Liability Lawyers, available at: http://www.legal-match.com/law-library/article/spam-email-liability.html 21/9/2015.

(٢) David J. Ervin and Others, CANSPAM Act Compliance, Practical Law Publishing Limited and Practical Law Company, 2010, p. 1, available at: http://www.kelleydrye.com/publications/articles/1418/_res/id%3DFiles/index%3D0/Ervin_Loeffler_CAN-SPAM%2520Act%2520Compliance%2520(0-503-5278)%2520(2).pdf 6/1/2016.

(٣) Dennis W. K. Khong, An Economic Analysis of Spam Law, Erasmus Law and Economics Review 1 (February 2004, p 23.

(٤) ISP issues, available at: http://www.out-law.com/page-487 8/12/2015.

وقت محدَّد)، كما أنَّه يفرض عبئاً على تجهيزات مزوِّدي خدمة الإنترنت، بالإضافة إلى النظام الحاسوبي الخاص بالمتلقي(٥).

وقد وجدت ثلاث آليات لمعالجة قضية البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه؛ وهي تشمل الإجراءات غير الرسمية كالمعايير الاجتماعية وجهود التنظيم الذاتي، والتدابير التقنية المتخذة من قبل الأفراد والمنظمات، إضافة إلى الحلول القانونية التي تتضمن المقاضاة بموجب كل من التشريعات الحالية، ونظريات الشريعة العامة التقليدية (القواعد العامة في المسؤولية)، والتشريعات الجديدة التي تستهدف البريد المزعج على وجه الخصوص(٦).

وما يهمنا هو المجال القانوني تحديداً، وفي الواقع هناك الكثير من الإشكالات القانونية التي يثيرها البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. وستتركز هذه الدراسة على محورين متكاملين؛ الأول يعالج قضية المسؤولية التي يثيرها البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، والثاني – وهو يُعد مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمحور الأول – ويتمثل في تحديد مدى مشروعية الآلية المتّبعة في جمع عناوين البريد الإلكتروني المستخدمة في إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وهذا يعتمد على تحديد التكييف القانوني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه في المقام الأول.

وقد تمّ تقسيم الدراسة إلى قسمين:

المطلب الأول – الإشكالات القانونية التي يثيرها البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه.

المطلب الثاني – قواعد المسؤولية عن البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه.

(٥) Frank Cross & Roger - Miller (2009). The Legal Environment of Business: Text and Cases: Ethical, Regulatory, Global, and E-Commerce Issues, Cengage Learning, p 315.

(٦) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, University of San Francisco Law Review Vol. 35 (2001), p 326. Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=265768 25/10/2015.

المطلب الأول
الإشكالات القانونية التي يثيرها البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه

تنامى خطر البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه من كونه مجرّد إزعاج إلى أن أصبح وباءً عالمياً. ففي عام ١٩٩٧ كان مستخدم البريد الإلكتروني العادي يتلقى تقريباً رسالة (واحدة) غير مرغوبة أسبوعياً عبر البريد الإلكتروني. وفي عام ٢٠٠٣ كان المستخدم العادي يتلقى (٢٥) رسالة من هذا النوع يومياً؛ أي أنَّها زادت بمعدل (١٧٥) مرة خلال (٦) سنوات فقط(٧).

وقد حدثت هذه الزيادة المذهلة في حجم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه ليس فقط على الرغم من سنّ أكثر من (٧٥) قانون لمكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه حول العالم، ولكن أيضاً على الرغم من الاستخدام الواسع لتقنية "التنقية – filtering" التي لم تكن معروفة عام ١٩٩٧(٨).

وينعكس هذا الواقع على الساحة القانونية؛ متمثلاً في قيام المسؤولية عن البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، ويتمثل المحور الذي يدور حوله هذا المطلب في تحديد أهم الإشكالات القانونية التي يثيرها استخدام البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه؛ تمهيداً للبحث عن القواعد القانونية الملائمة للمسؤولية الناجمة عن استخدامه.

الفرع الأول
تعريف البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه

مازال مصطلح البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أو "السبام" غامضاً(٩). وقد تنوعت التعريفات التي توضح فكرة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، لكنَّها تتفق في وصفه بأنَّه إرسال كمية كبيرة من البريد الإلكتروني غير المطلوب وغير المرغوب فيه إلى المستخدمين(١٠).

---

(٧) Matthew B. Prince, Discussion Paper Countering SPAM: How to Craft an Effective Anti-Spam Law, International Telecommunication Union, p. 3, available at: https://www.itu.int/osg/spu/spam/contributions/Background%20-Paper_How%20to%20craft%20and%20effective%20anti-spam%20law.pdf 7/1/2016.

(٨) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 3.

(٩) Guido Schryen, A, p. 2, available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=981877 5/2/2016.

(١٠) د. شريف محمد غنام، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الإنترنت، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، ٢٠٠٨، ص ٨٦.

أولاً – التعريف التقني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

يبدأ الإشكال في معالجة قضية البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه عند مرحلة وضع تعريف له؛ فمستخدمو الإنترنت ومزوِّدو الخدمة يختلفون – إلى حد كبير – في كيفية تعريفهم للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وغيره من أشكال البريد. فالبعض يرى أنّ جميع الإعلانات أو حتّى جميع الرسائل غير المرغوب بها تُعد بريداً مزعجاً، بينما يحاول آخرون تعريفه في ضوء السياسات الحالية للاستخدام المقبول أو آداب الإنترنت(١١) netiquette(١٢).

ويُعد التعريفان الأكثر شيوعاً للبريد المزعج(١٣)، أولاً تعريفه بأنَّه: "البريد الإلكتروني التجاري غير المرغوب فيه(١٤)، وثانياً تعريفه بأنَّه: "البريد الإلكتروني الضخم غير المرغوب فيه(١٥).

ويتبين من التعريفين المذكورين أنَّ خصائص البريد الإلكتروني محل الدراسة تتمثل في:

١ – أن يكون البريد الإلكتروني "غير مرغوب فيه Unsolicited":

يتمثل الجانب الرئيس لجميع التعريفات التي وردت بشأن البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه تقريباً في أنَّه يجب أن تكون رسائل البريد الإلكتروني "غير مرغوب فيها". وعموماً يُعد الاتصال "غير مرغوب فيه" في حال لم تكن هناك علاقة سابقة بين الطرفين، ولم يوافق متلقي الاتصال صراحة على تلقيه. ويمكن أن يتحقق هذا المعنى أيضاً في حال كان المتلقي قد سعى سابقاً لإنهاء العلاقة، ويتمّ ذلك عادة بقيامه بإعطاء تعليمات للطرف الآخر، تتضمن عدم إرسال أيّ اتصالات أخرى في المستقبل(١٦).

ويبدو أنَّ المعيار المتبع للقول بكون البريد الإلكتروني "غير مرغوب فيه" هو

(١١) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 328.
(١٢) Net Etiquette.
(١٣) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 328.
(١٤) Unsolicited Commercial e-mail.
(١٥) Unsolicited bulk e-mail.
(١٦) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 328.

معيار ذاتي يقوم على تقدير توفر الرغبة أو عدمه لدى شخص المتلقي ذاته. ويتحقق هذا المعيار في حالتين: الأولى انتفاء العلاقة نهائياً بين الطرفين، والثانية تعبير المتلقي عن إرادته في عدم تلقي رسائل أخرى على الرغم من وجود العلاقة سابقاً. كما يُلاحَظ أنَّ تعبير المتلقي عن إرادته في هذا المجال ينبغي أن يكون صريحاً، سواء أكان سابقاً أم لاحقاً.

٢ – أن يكون البريد الإلكتروني "تجارياً Commercial":

يقتصر نطاق بعض التعريفات التي تناولت البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه على الرسائل التي تُعد تجارية بطبيعتها. وعموماً تُعرَّف الصفة "التجارية" في ضوء محتوى الرسائل، لا في ضوء دافع المرسل من وراء إرسال الرسالة، سواء أكان الدافع حقيقياً أم مفترضاً. ويشمل التعريف المثالي أيّ رسالة تشجع متلقيها على شراء السلع أو الخدمات أو بيعها(١٧).

ويتضح من ذلك أنَّ معيار القول بالطبيعة التجارية للبريد الإلكتروني هو معيار موضوعي؛ يقيّم في ضوء مضمون الرسالة، ولا يقيم وزناً لنية مرسلها.

٣ – أن يكون البريد الإلكتروني "ضخماً Bulk":

تكمن المشكلة الحقيقية في البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه في حجم رسائل البريد الإلكتروني لا في مضمونها، ولهذا السبب فقد تمّ تعريف البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، في بعض الأحيان، بأنَّه الرسائل المرسلة بكميات كبيرة، بمعنى البريد الإلكتروني الضخم، فرسالة واحدة تُرسَل إلى عدد كبير جداً من المستلمين تُعد بريداً ضخماً(١٨).

والذي يبدو لنا أنَّ صياغة المعيار الذي تُقاس به ضخامة البريد الإلكتروني تتمّ عادة بطريقة غير جامدة؛ ذلك أنَّه لا يتمّ تحديد هذا المعيار بدقة، باستخدام الأرقام في صياغته. كأن يُقال مثلاً "يُعد البريد الإلكتروني ضخماً إذا بلغ عدد الرسائل المرسلة (١٠) رسائل أو (١٠٠) رسالة أو (١٠٠٠) رسالة في اليوم الواحد أو أسبوعياً".

وبعد عرض التعريف التقني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه نجد أنَّه من

(١٧) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 329.

(١٨) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 330.

الضروري أن نعرج على التشريعات الخاصة، لنحدِّد مدى توافق التعريف الذي تبنته للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه مع تعريفه من الناحية التقنية.

ثانياً – التعريف التشريعي للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

أوردت بعض التشريعات الخاصة بتنظيم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه تعريفاً له، فقد عرَّفت المادة الأولى من قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية السوري، الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (١٧) تاريخ ٢٠١٢/٢/٨، هذا النوع من البريد الإلكتروني بأنَّه: "أيّ شكل من أشكال الرسائل، مهما كان محتواها، التي تُرسل عبر الشبكة إلى الغير، دون رغبة المتلقي في وصولها إليه"(١٩).

ويتبين من التعريف المذكور أنَّ القانون المذكور اكتفى بصفة واحدة لوصف البريد بأنَّه غير مرغوب فيه، وهي صفة "عدم الرغبة". والمعيار الذي اعتمده في عدِّ البريد الإلكتروني غير مرغوب فيه هو المعيار ذاته الذي سبق عرضه في المجال التقني، والذي يقوم على البحث عن رغبة المتلقي في استلام الرسالة، وهو معيار ذاتي – كما سبق القول –.

وفي السياق ذاته ركز التوجيه الأوروبي رقم CE/٥٨/٢٠٠٢ تاريخ ٨/١٢/ ٢٠٠٢ الخاص بمعالجة البيانات الشخصية وحماية الحياة الخاصة في قطاع الاتصالات الإلكترونية (توجيه الحياة الخاصة والاتصالات الإلكترونية)(٢٠) على صفة واحدة لوصف البريد الإلكتروني بأنَّه غير مرغوب فيه أو "سبام"، وهي صفة عدم القبول أو عدم الرغبة "Non Sollicitées" في تلقي هذا البريد (المادة ١٣/ ١)(٢١).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت الحكومة الاتحادية بتاريخ ١٢/١٦/ ٢٠٠٣ قانوناً أسست بموجبه المعايير الوطنية الأولى للولايات المتحدة، بخصوص إرسال البريد الإلكتروني التجاري، هو قانون CAN-SPAM Act(٢٢)، ويهدف هذا القانون

(١٩) منشور في الجريدة الرسمية (ج . ر) العدد ٧ تاريخ ١٥ شباط ٢٠١٢، ص ٢٢١.

(٢٠) Directive 2002/58/CE du Parlement européen et du Conseil du 12 juillet 2002 concernant le traitement des données à caractère personnel et la protection de la vie privée dans le secteur des communications électroniques (directive vie privée et communications électroniques), Journal officiel des Communautés européennes nO 201, 31/7/2002, pp.37-47. http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32002L0058&from=FR 3/2/2016.

(٢١) د. شريف محمد غنام، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٩٠ – ٩١.

(٢٢) Controlling the Assault of Non-Solicited Pornography And Marketing Act.

إلى حماية المستهلكين من رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها، التي تتضمن بيع المنتجات أو الخدمات غير الملائمة، والتي تُسمى "السبام".

ويستهدف القانون المذكور – بشكل أساسي – رسائل البريد الإلكتروني التجارية غير المرغوب فيها، المرسلة عبر وسائل احتيالية، من قبل معلنين غير شرعيين(٢٣).

وعموماً فقد رأت لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية أنَّ البريد الإلكتروني يُعد "تجارياً" إذا كان الشخص المعتاد يفسر سطر الموضوع أو نص البريد الإلكتروني بأنَّه "تجاري"(٢٤).

هذا ولا يقتصر تطبيق القانون المذكور على البريد الإلكتروني المرسل بكميات

---

(٢٣) Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail at the Boundaries of Common Law Property Rights, Southern California Law Review [Vol. 78:363, p. 374, available at: http://lawreview.usc.edu/wp-content/uploads/slideshow/Kelman_Jeremiah_78_1.pdf 22/1/2016.

وفقاً لتقرير لجنة التجارة الاتحادية عام ٢٠٠٣، فإنَّ أهداف إرسال السبام تتضمن: إعلان أو بيع المنتجات التجارية، إرسال المواد "الإباحية"، تعزيز الثراء والخطط المالية/الائتمانية، بيع المنتجات الصحية .انظر:

Ramendra Thakur, John H. Summey, Siva K. Balasubramanian, Arifin Angriawan, Inflicting pain for gain: insights on the spam problem, Innovative Marketing, Volume 5, Issue 1, 2009, p. 67, available at: http://businessperspectives.org/journals_free/im/2009/im_en_2009_1_Thakur.pdf 27/1/2016.

(٢٤) FTC Issues Final Rule Defining Commercial Email Under CAN-SPAM (2004), Available at: http://www.loeb.com/articles-clientalertsreports-20041217-ftcissues-finalruledefiningcommercialemailundercanspam 5/2/2016.

قرر القضاء الأمريكي في كاليفورنيا في قضية Facebook, Inc. v. MAXBOUNTY, Inc. بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ أن الرسائل التي يرسلها مستخدمو الفيس بوك إلى حائط أصدقائهم على الفيس بوك أو صفحات الأخبار لديهم أو صفحاتهم الرئيسة تعد "رسائل بريد إلكتروني" بموجب قانون CAN-SPAM. ورفضت المحكمة الفكرة القائلة بأن القانون المذكور يقتصر تطبيقه على البريد الإلكتروني التقليدي فقط. وقد وسع الحكم أنواع رسائل البريد الإلكتروني التي تندرج تحت أحكام قانون CAN-SPAM. وهذا يعني أن رسائل البريد التجارية غير المرغوب بها عبر الفيس بوك تخضع للشروط ذاتها الواردة في قانون CAN-SPAM كغيرها من رسائل البريد الإلكتروني التجارية. وبكل الأحوال فهذا الحكم ينطبق على مرسلي البريد بكميات كبيرة أكثر من مستخدمي الفيس بوك الأفراد. انظر:

Facebook, Inc. v. ConnectU LLC,. See: Fact Sheet 20: Anti-Spam Resources (2016), Privacy Rights Clearinghouse, available at: https://www.privacyrights.org/anti-spam-resources 5/2/2016.

كبيرة، بل يشمل جميع رسائل البريد الإلكتروني التجارية[٢٥]، والتي تُعرّف بأنَّها: "أيّ رسالة بريد إلكتروني يكون غرضها الأساسي الإعلان التجاري أو الترويج لمنتج تجاري أو خدمة"[٢٦]، كالرسائل التي تحتوي على إعلانات فقط[٢٧].

وبذلك يكون القانون الأمريكي قد ركز على صفة عدم المشروعية أو التضليل[٢٨]، واكتفى بمعيار الطبيعة التجارية للبريد الإلكتروني، ولم يشترط إضافة إلى ذلك أن يكون البريد الإلكتروني مرسلاً بكمية كبيرة حتّى يتناوله بالتنظيم.

وأيَّاً كان التعريف التقني أو التشريعي المعتمد للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وسواء أكان يستجمع الصفات الثلاث التي سبق عرضها "غير مرغوب فيه"، و"تجاري"، ومرسل "بكمية كبيرة"، أو كان يكتفي ببعض هذه الصفات دون غيرها، أو حتّى بصفة واحدة منها، فإنَّه من الضروري البحث عن التكييف القانوني لإرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه.

الفرع الثاني
التكييف القانوني لإرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه

تُعد مسألة التكييف القانوني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه من القضايا الهامة، ويمكننا إجمال الآراء التي قيلت بشأن التكييف القانوني لعملية إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه وفق الآتي:

أولاً – البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه باعتباره خطأ موجباً للمسؤولية:

ذهب جانب من الفقه المصري إلى أنَّ إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب

---

(٢٥) Kevin Gao, Email Privacy and CAN SPAM Laws to Be Aware Of, available at: http://emailmarketing.comm100.com/email-marketing-ebook/can-spam-law.-aspx 6/1/2016.

(٢٦) U.S.C. 7702(2)(A): The term ''commercial electronic mail message'' means any electronic mail message the primary purpose of which is the commercial advertisement or promotion of a commercial product or service. available at: https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-108publ187/pdf/PLAW-108publ187.pdf 6/1/2016.

(٢٧) David J. Ervin and Others, E-mail Marketing: CANSPAM Act Compliance, Op. Cit., p. 3.

(٢٨) د. شريف محمد غنام، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٩١.

فيه، أو دون إرادة المرسل إليه، لا يشكل خطأ في حدِّ ذاته بحسب الأصل، وإنَّما قد يكون كذلك إذا سبَّب ضرراً[٢٩].

ويُفهَم من ذلك أنَّ القاعدة بالنسبة للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه – حسب أصحاب هذا الاتجاه – هي أنَّ الأصل في الأشياء الإباحة، أي أنَّ إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه يُعد من حيث المبدأ عملاً مشروعاً، ومن ثمَّ فإنَّه لا يثير مسؤولية مرسله إلا إذا ترتب على إرساله حصول ضرر للمتلقي.

وباعتقادنا أنَّه لا يمكن الأخذ بهذا الرأي على إطلاقه؛ لأنَّ القول بمشروعية الفعل أو عدم مشروعيته ينبغي أن يُحدَّد بالنظر إلى الفعل ذاته، لا بمدى تسبّبه في حدوث الضرر، فالفعل الواحد إمَّا أن يكون مشروعاً أو غير مشروع.

ثانياً – البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه باعتباره تعدياً على الحق في الحياة الخاصة:

ذهب جانب من الفقه إلى أنَّ العنوان الإلكتروني يُعد معلومة اسمية يجب المحافظة عليها؛ خصوصاً أنَّه قد يتضمن بلد الشخص، وأحياناً اسمه إذا كان العنوان هو الاسم نفسه. ولذلك فإنَّ حصد أعداد كبيرة من هذه العناوين المتروكة على الشبكة، ثمَّ توجيه رسائل لهؤلاء الأشخاص يُعد تعدياً على حياتهم الخاصة[٣٠].

وتتمثل أهمية هذا التكييف في تمكين المضرور من هذا النوع من البريد الإلكتروني من اللجوء إلى القضاء؛ مدعياً الاعتداء على حقوقه اللصيقة بالشخصية، وطلب وقف الاعتداء، والتعويض إن كان له مقتضى[٣١].

ويبدو أنَّ هذا الرأي يمثل الاتجاه السائد في بعض الدول، ففي فرنسا نشرت اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات[٣٢] في الشهر العاشر من عام ١٩٩٩ تقريراً رأت فيه أنَّ "إرسال الرسائل الإلكترونية... يستتبع جمع عناوين البريد الإلكتروني مسبقاً"، والتي تُشكل "بيانات شخصية". وأضافت اللجنة يجب أن تكون الطريقة

---

(٢٩) د. شريف محمد غنام، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣٠) د. بولين أنطونيوس أيوب، الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية "دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ١٩١.

(٣١) د. عبد الهادي فوزي العوضي، الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، دون عام نشر، ص ٩٢–٩٣.

(٣٢) Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés.

التي يتمّ بها جمع عناوين البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت منسجمة مع القواعد الواردة في التشريع المتعلق بحماية البيانات، ومع حقوق الأشخاص المعنيين. وانتهت اللجنة إلى نتيجة مفادها أنَّ القيام بعملية جمع آلية لعناوين البريد الإلكتروني لأغراض التسويق، من الأماكن العامة على شبكة الإنترنت، يخضع للشرط المنصوص عليه في التوجيه الأوروبي رقم EC/٤٦/٩٥ الخاص بحماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية حركة هذه البيانات(٣٣)، فيما يخص "الموافقة التي لا لبس فيها" للأشخاص المعنيين(٣٤).

ثالثاً – البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه باعتباره أحد أشكال حرية الاتصال:

يتبين من الاطلاع على التشريعات الخاصة بتنظيم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أنَّ عدداً منها لم يحظر هذا الشكل من البريد الإلكتروني، وإنَّما قام بدلاً عن ذلك بوضع الشروط التي يتعين على مرسل هذا البريد الالتزام بها، تحت طائلة قيام مسؤوليته.

ويمكننا أن نستنتج من التشريعات التي أخذت بهذا الاتجاه أنَّها لا تكيف البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه بوصفه عملاً غير مشروع، ومن ثمَّ ينطبق عليه ما ينطبق على غيره من تطبيقات شبكة الإنترنت وأوجه استخدامها، حيث يُعد وسيلة من وسائل الاتصال بين الأفراد.

وتأكيداً لذلك يرى البعض أنَّ حصر نطاق تطبيق قانون CAN-SPAM Act الأمريكي بشكل صريح بالبريد الإلكتروني التجاري يعني أنَّه يستبعد رسائل البريد الإلكتروني ذات الطبيعة الدينية والسياسية المحضة من شروطه، كما أنَّ هذه الرسائل

(٣٣) Directive 95/46/CE du Parlement européen et du Conseil, du 24 octobre 1995, relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données, http://www.wipo.int/wipolex/ar/text.jsp?file_id=313008 29/2/2016.

(٣٤) Serrge Gautthrronett &?ttiienne Drrouarrd, Commission of the European Communities, Unsolicited Commercial Communications and Data Protection Summary of Study Findings - January 2001, p. 12, available at: http://ec.europa.eu/justice/data-protection/document/studies/files/20010202_spamsum_en.pdf 1/12/2015.

غير التجارية تتمتع بالحماية بموجب التعديل الأول للدستور[٣٥]، المتعلق بحرية التعبير.

والرأي عندنا أنَّه من الضروري تحقيق التوازن بين حرية الاتصال بالآخرين عبر شبكة الإنترنت، والتي كفلتها بعض القوانين الحديثة من ناحية، وبين احترام حقوق الغير بعدم الاعتداء عليها من ناحية أخرى، وخصوصاً عندما يحصل مرسل البريد الإلكتروني على عنوان بريد المتلقي بطريقة غير مشروعة.

(٣٥) SPAM: Enforcement: Sending Spammers to the Slammer, available at: http:// www.cybertelecom.org/spam/enforce.htm 27/2/2016.

المطلب الثاني
قواعد المسؤولية عن البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه

كما هو الحال بالنسبة للإنترنت وحجم مستخدميه الذين يواصلون نموهم، فإنَّه من غير المستغرب أنَّ تستمر الإشكالات القانونية المرتبطة بالإنترنت في التطور في كل مجال من مجالات القانون(٣٦). ونقتصر في هذا الدراسة على البحث في مجال قواعد المسؤولية التي يثيرها البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه.

وعلى الرغم من أنَّ المسؤولية عن البريد غير المرغوب فيه تُعد مجالاً جديداً من مجالات القانون، إلا أنَّه يوجد في الواقع العديد من النصوص القانونية التي يمكن الاستناد إليها في دعوى المسؤولية، ومنها(٣٧):

١ – الاحتيال.

٢ – المنافسة غير المشروعة.

٣ – قوانين حماية المستهلك.

٤ – التعدي على المنقولات.

٥ – انتهاك قانون الاحتيال وإساءة استخدام الحاسوب.

٦ – انتهاك قانون خصوصية الاتصالات الإلكترونية.

٧ – جرائم الحاسوب الأخرى.

إلا أنَّ الحالة الأكثر شيوعاً لإقامة دعوى ضد مرسل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه تتمثل في إخلال الأخير بعقده مع مزوِّد خدمة الإنترنت.

الفرع الأول
اختلاف القواعد المنظمة للمسؤولية عن البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه

لم يقف غياب التشريعات الخاصة بتنظيم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه حائلاً دون إيجاد قواعد تنظم المسؤولية التي يثيرها هذا البريد الإلكتروني، وتنوعت الاتجاهات بين إعمال القواعد العامة في المسؤولية المدنية، أو تطبيق بعض النصوص الخاصة في هذا المجال.

---

(٣٦) Joseph D'Ambrosio, Should Junk E-Mail be Legally Protected?, Santa Clara High Technology Law Journal, vol. 17, 2000, p. 232, available at: http://digitalcommons.law.scu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1284&context=chtlj 15/1/2016.

(٣٧) Ken LaMance, Spam Email Liability Lawyers, Op. Cit.

أولاً – تطبيق القواعد العامة في المسؤولية المدنية على البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

لا يختلف البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه عن غيره من صور السلوك التي تستتبع قيام المسؤولية المدنية، من حيث إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية العقدية أو التقصيرية حسب الحال.

١ – تطبيق قواعد المسؤولية المبنية على الإخلال بالعقد على البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

لا يتحمّل مزوِّدو خدمة الإنترنت – من حيث المبدأ – المسؤولية لمجرّد قيامهم بتوفير خدمة النقل التي تمكِّن مستخدمي الشبكة من إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. ولكن يختلف الأمر إذا كان مزوِّد الخدمة يدرك بأنَّ أحد المستخدِمين يستخدم خدمة النقل لتوزيع البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، ففي هذه الحالة يمكن أن يُنظر إليه على أنَّه يشجع المستخدم. إلا أنَّ رسم الحدِّ الفاصل بين الحالتين ليس بالأمر السهل في التطبيق العملي، وهذا ما يجعل قيام مسؤولية مزوِّد خدمة الإنترنت غير مؤكد، ويتوقف على مدى توفر المعرفة لدى مزوِّد الخدمة وموقفه الشخصي(٣٨).

ومن الأمثلة العملية في الولايات المتحدة الأمريكية تقدَّم العديد من زبائن البريد الإلكتروني بالشكوى إلى مزوِّدي خدمة الإنترنت، مثل America Online و Compu Serve و Prodigy. ونتيجة لذلك اضطر مزوِّدو الخدمة إلى الاستجابة حتى لا يخاطروا بخسارة مشتركيهم. وكان ردّ الفعل المعتاد الأول لمزوِّدي خدمة الإنترنت متمثلاً في إعلام المعلنين بأنَّه يحظر عليهم استخدام شبكات الحاسوب الخاصة بمزوِّدي الخدمة للقيام بإرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وكما هو متوقع فإنَّه من النادر أن يتوقف المعلنون عن إرسال البريد الإلكتروني، ولما كان هذا الإعلام لا يوفر حلاً للمشكلة عادة فإنَّ مزوِّدي خدمة الإنترنت اضطروا إلى استخدام برمجيات لمنع نشر البريد الإلكتروني غير الهام(٣٩).

والخلاصة تمثلت الوسيلة المتاحة لمزوِّدي خدمة الإنترنت لمعالجة قضية البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه إمَّا في استعمال الوسائل التقنية – وهو ما يخرج عن نطاق دراستنا – أو في استخدام الحلول القانونية (العقد تحديداً).

---

(٣٨) David Vaile, Spam canned - new laws for Australia, Internet Law Bulletin, 2004 (6)(9), p. 115. Available at: http://www.bakercyberlawcentre.org/Articles/vaile_spam_ilb_6.9.pdf 7/1/2016.

(٣٩) Joseph D'Ambrosio, Should Junk E-Mail be Legally Protected?, Op. Cit., p. 233.

فقد تمّ تأسيس العديد من حالات النزاع بين مرسلي البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه ومزوِّدي الخدمة – داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها – استناداً إلى الإخلال بالتزامات عقدية(٤٠).

وحتّى تقوم مسؤولية مرسل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه استناداً إلى إخلاله بعقده مع مزوِّد خدمة الإنترنت، يجب على الأخير أن يثبت(٤١):

١ – وجود عقد بين الطرفين يتضمن تقديم خدمات البريد الإلكتروني.

٢ – إخلال مرسل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه بالتزاماته الناشئة عن العقد، عن طريق قيامه باستخدام الخدمة التي يقدِّمها مزوِّد خدمة الإنترنت لإرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه بشكل غير مقبول وغير مرخص به.

٣ – وقوع ضرر لمزوِّد خدمة الإنترنت.

والذي يجري في الواقع العملي عادة يتمثل في أن يطلب مزوِّدو خدمة الإنترنت من زبائنهم أن يلتزموا بشروط الخدمة، التي تكون صريحة في حظر معظم – أو جميع – أشكال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، ومع ذلك يمكن أن تكفي إشارة عامة إلى آداب الإنترنت لتبرير قيام مزوِّد الخدمة بإنهاء خدمة الزبون(٤٢).

٢ – تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية على البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

في ظل غياب التشريعات التي تحظر البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه صراحة، كان هناك افتراض عام بأنَّ البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه لا يُعد في حدِّ ذاته غير مشروع، إلا أنَّ البحث في السوابق القضائية يكشف لنا أنَّ هذه القرينة غير صحيحة(٤٣).

وبشكل أساسي فقد أسس المدعون دعاواهم في مواجهة مرسلي البريد

(٤٠) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 365.

(٤١) Ken LaMance, Spam Email Liability Lawyers, Op. Cit.

(٤٢) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 366.

(٤٣) Troy Rollo, Liability for spam through trespass to goods" [2001] PrivLawPRpr 37; (2001) 8(4) Privacy Law and Policy Reporter 77, available at: http://www.austlii.edu.au/au/journals/PrivLawPRpr/2001/37.html 29/9/2015.

الإلكتروني غير المرغوب فيه الذين لا تربطهم بهم علاقة سابقة على قانون الفعل الضار[٤٤] (أو المسؤولية التقصيرية).

أمَّا فيما يتعلق بتعيين الشخص الذي يكون مسؤولاً عن البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، فلا شك أنَّه وبشكل واضح لا لبس فيه مرسل البريد ذاته، ومع ذلك يمكن أن يمتد نطاق المسؤولية في بعض الحالات ليشمل مزوِّد خدمة الإنترنت[٤٥].

أ – مرسل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

من البديهي أن يُعد مرسل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه المسؤول الأول عمَّا يسبِّبه إرسال هذا الشكل من أشكال البريد الإلكتروني من أضرار، ولا ينفي هذه الحقيقة قلة أو ندرة الدعاوى التي يرفعها متلقو البريد الإلكتروني ضد مرسليه، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار صعوبة تعيين هوية المرسل، بل استحالة تحديدها في كثير من الأحيان.

وقد حاول البعض أن يجد تفسيراً يبرر به انخفاض حجم التقاضي في مجال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه – في بداية الأمر – وذلك بالنظر إلى أنَّ التوجيهين الأوروبيين رقم EC/٤٦/٩٥ الخاص بحماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية حركة هذه البيانات، ورقم EC/٦٦/٩٧ الخاص بمعالجة البيانات الشخصية وحماية الخصوصية في مجال الاتصالات، لم يكن قد تمّ تبنيهما في البداية ضمن القانون الوطني للدول الأعضاء جميعاً، إضافة إلى أنَّ المتضررين من البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه يميلون إلى التحرك أولاً في مواجهة مزوِّدي خدمات الإنترنت[٤٦].

وإذا كانت المسؤولية تُثار في الغالب عن إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، فإنَّ هذا لا ينفي المسؤولية التي يمكن أن تنشأ عن تصرفات أخرى غير إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، كالتسبّب في إرساله، والترخيص بإرساله، والمشاركة في إرساله، ومساعدة الآخرين أو تمكينهم من إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، سواء أكان ذلك ناجماً عن عمد أم مجرّد إهمال[٤٧].

---

(٤٤) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 365.

(٤٥) Ken LaMance, Spam Email Liability Lawyers, Op. Cit.

(٤٦) Serrge Gautthrronett &?ttiienne Drrouarrd, Unsolicited Commercial Communications and Data Protection Summary of Study Findings, Op. Cit., p. 13.

(٤٧) Ken LaMance, Spam Email Liability Lawyers, Op. Cit.

ب – المعلنون:

نجد اليوم أنَّ العديد من الشركات التي تحاول الإعلان عن منتجاتها أو خدماتها تقوم باستئجار خدمات مرسلي البريد الإلكتروني، سواء أكانوا مستقلين أم متعاقدين، حيث يتقاضى المتعاقدون أجراً يستند إلى عدد رسائل البريد الإلكتروني المرسلة أو عدد الردود التي تتلقاها الشركة الزبون على مثل هذه الرسائل. وبالتالي يمكن لمزوِّدي خدمة الإنترنت أن يحملوا الشركة الزبون المسؤولية عن أفعال ممثلها أو نائبها "agent" مرسل البريد الإلكتروني المتعاقد، وهذا يتطلب من مزوِّد خدمة الإنترنت أن يثبت أنَّ أفعال الأخير كانت خاضعة لسيطرة الشركة الزبون(٤٨).

وعلى الصعيد القضائي أقرَّت محاكم كاليفورنيا والمحاكم الاتحادية مسؤولية المعلنين "advertisers" عن إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه من قبل ممثليهم، بوصفه عملاً غير مشروع(٤٩).

وهذا الإشكال تمَّ طرحه للمرة الأولى في قضية America Online, Inc. v. National Health Care Discount, Inc. الأمريكية عام ٢٠٠١، وهي قضية تتعلق بالبريد الإلكتروني غير الهام – موضوع هذه الدراسة – حيث قام المدعي (شركة أمريكا أون لاين) برفع دعوى على المدعى عليه (NHCD)، نتيجة لقيام الأخير بإرسال الملايين من رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، المتعلقة بالخدمات البصرية وخدمات طب الأسنان التي يقدِّمها المدعى عليه على شبكة المدعي، وقد تبين أنَّه تمّ الاتصال بالمدعى عليه من قبل العديد من مرسلي البريد الإلكتروني المتعاقدين الذين وافقوا على القيام بالإعلان نيابة عنه مقابل أجر(٥٠).

وقد اعتبرت المحكمة أنَّ المدعى عليه مسؤول عن فعل الغير الذي أرسل البريد غير المرغوب فيه، من خلال شبكة مزوِّد الخدمات لأمريكا أون لاين إلى أعضاء الأخير، وذلك على الرغم من أنَّ مرسلي البريد غير المرغوب فيه كانوا متعاقدين مستقلين؛ لأنَّهم كانوا يتصرفون بوصفهم ممثلين للمدعى عليه(٥١).

---

(٤٨) Joseph D'Ambrosio, Should Junk E-Mail be Legally Protected?, Op. Cit., p. 238.

(٤٩) F. Supp. 2d 890, 897-898 (N.D. Iowa, 2001), available at: http://www.netatty.-com/spam.html 26/12/2015.

(٥٠) Online, Inc. v. Nat'l Health Care Discount, Inc., 121 F. Supp. 2d 1255 (N.D. IA 2000), Joseph D'Ambrosio, Should Junk E-Mail be Legally Protected?, Op. Cit., p. 238 - 239.

(٥١) F. Supp. 2d 890, 897-898 (N.D. Iowa, 2001), available at: http://www.netatty.-com/spam.html 26/12/2015.

ثانياً – تطبيق قواعد الشريعة العامة Common Law:

استطاع التعدي على المنقولات Trespass to Chattels أن يسدّ ثغرة تعوض عن تطوير تشريعات فعّالة للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أو "السبام"(٥٢). والتعدي على الممتلكات المنقولة هو فعل ضار يوفر حلاً للإتلاف المتعمّد غير المرخص به أو الإضرار بالملكية الشخصية(٥٣).

ففي ظل غياب تشريعات خاصة بالبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه وفر مبدأ التعدي على المنقولات سلاحاً قوياً لمزوِّدي خدمة الإنترنت في جهودهم الرامية لمكافحة البريد المزعج، وهذا ما أظهرته التطبيقات القضائية في الولايات المتحدة(٥٤).

وتُعد قضية Compuserve Inc. v. Cyber Promotions Inc. عام ١٩٩٧، القضية الرئيسة التي طبقت قاعدة التعدي على المنقولات على البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أو "السبام"، وتتلخص وقائعها في قيام المدعى عليه، وهو خدمة للإعلان عن السبام، بإرسال كم هائل من البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه إلى مستخدمي شبكة المدعي (مزوِّد خدمة الإنترنت)، الذي تلقى بدوره شكاوى من المشتركين لديه تتضمن تهديده بإلغاء اشتراكهم في خدمته، وقد ادعى بأنَّ الرسائل المرسلة بكميات كبيرة ألقت عبئاً كبيراً على القدرة المحدودة لمخدِّمه في التخزين والمعالجة. وأنَّه قام بإخبار المدعى عليه بأنَّه من غير المرخص له أن يستخدم تجهيزاته لتخزين بريده الإلكتروني ومعالجته. ومع ذلك فإنَّ حجم السبام قد استمر في الزيادة؛ ذلك أنَّ المدعى عليه قام بالاحتيال على الجهود التي قام بها المدعي لتنقية النقل المستمر للبريد غير المرغوب بواسطة وسائل نموذجية(٥٥).

وقد رأت المحكمة في القضية المذكورة أنَّه يمكن لمزوِّد خدمة الإنترنت أن يؤسس دعواه على التعدي على الأموال المنقولة عندما يقوم مرسل البريد الإلكتروني

---

(٥٢) Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail, Op. Cit., p. 383.

(٥٣) Trespass to chattels is a tort that provides remedy for the unauthorized intentional removal or damage of personal property. Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail, Op. Cit., p. 375.

(٥٤) Joseph D'Ambrosio, Should Junk E-Mail be Legally Protected?, Op. Cit., p. 235 - 237.

(٥٥) Compuserve, Inc. v. Cyber Promotions, Inc., 962 F. Supp. 1015, 1020-27, 1017, 1019 (S.D. Ohio 1997). Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail at the Boundaries of Common Law Property Rights, Op. Cit., p. 379.

غير المرغوب فيه بإرسال البريد الإلكتروني التجاري غير المرغوب فيه على الرغم من إعلامه بعدم رغبة بعض متلقي الرسائل في تلقيها، ووجدت أنَّ التعدي على المنقولات "يشمل استخدام الملكية الشخصية دون ترخيص". وقد نجح المدعي في ادعائه بأنَّه تضرر بسبب خسارة زبائنه الذين أزعجهم حجم "السبام" الذي تلقوه، وأنَّ ارتفاع حجم البريد الإلكتروني التجاري غير المرغوب فيه منع زبائن المدعي من الدخول الكامل إلى جميع الخدمات التي كانوا يدفعون للمدعي مقابل تقديمها لهم(٥٦).

ويبدو أنَّ بعض المحاكم الأمريكية انتهجت نهجاً مغايراً – ويمكن وصفه بأنَّه مضيق نوعاً ما – فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الحلول التي توفرها الشريعة العامة Common Law.

على سبيل المثال في قضية Intel Corp. v. Hamidi عام ٢٠٠٣ التي تتلخص وقائعها في أنَّ المدعى عليه، وهو موظف سابق لدى المدعي، أرسل كتلة من البريد الإلكتروني إلى موظفي الشركة، تتضمن انتقاد ممارساتها في مجال الاستخدام(٥٧). وقد وجدت المحكمة العليا في كاليفورنيا في القضية المذكورة أنَّ الضرر غير المباشر المتمثل في انخفاض إنتاجية العمال يقع خارج إطار التعدي على المنقولات(٥٨). وقرَّرت أنَّ التعدي على الأموال المنقولة لا يشمل "الاتصال الإلكتروني الذي لا يلحق ضرراً بالنظام الحاسوبي الخاص بالمتلقي ولا يعوق عمله"(٥٩).

ولا شك أنَّ مثل هذا الحكم يثير العديد من التساؤلات الجادة حول مدى قوة الحلول التي توفرها الشريعة العامة كوسيلة لمواجهة مرسلي البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، فإذا كانت قضايا "السبام" الفردية لا تسبِّب أيّ أضرار مادية أو ضعف لنظام المتلقي إلا نادراً، فإنَّ هذا الضرر ينجم كنتيجة للتجميع، وإذا كان من الممكن أن يكون إرسال رسالة واحدة غير مرغوب بها مجرَّد مصدر للإزعاج فإنَّ إرسال مئات أو

(٥٦) 962 F. Supp. 1015, 1015, 1020-24, 1020, 1019, 1022-23 (S.D. Ohio 1997). David Dickinson (2004) "An Architecture for Spam Regulation," Federal Communications Law Journal: Vol. 57: Iss. 1, Article 6, p. 137. Available at: http://www.repository.law.indiana.edu/fclj/vol57/iss1/6 18/1/2016.

(٥٧) See Intel Corp. v. Hamidi, 71 P.3d 300-01 (Cal. 2003). Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail, Op. Cit., p. 383.

(٥٨) See Intel Corp. v. Hamidi, 71 P.3d 308 (Cal. 2003). Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail, Op. Cit., p. 383.

(٥٩) 71 P.3d 296, 300 (Cal. 2003). David Dickinson (2004) "An Architecture for Spam Regulation," Op. Cit., p. 137.

حتَّى آلاف الرسائل إلى بريد المتلقي يمكن أن يشل عمله كوسيلة فعالة للاتصال بالنسبة لذلك المستخدم، ولحسن الحظ فإنَّ التفاوت في نجاح حلول الشريعة العامة لم يعد مهماً في ضوء زيادة الحلول التشريعية(٦٠).

ثالثاً – تطبيق قواعد بعض التشريعات الخاصة على البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

لم يمنع غياب التشريعات الخاصة بتنظيم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه – في مراحله الأولى – من البحث عن حلول قانونية لهذه القضية في ضوء نصوص التشريعات الوضعية القائمة.

فقد كانت الدعوى الأولى المتعلقة بالبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه هي دعوى رفعها Robert Arkow ضد CompuServe في أوائل عام ١٩٩٥. وتتلخص وقائع الدعوى في أنَّ المدعي تلقى من المدعى عليه إعلانات غير مرغوب فيها عبر البريد الإلكتروني، وقد ادّعى المدعي بأنَّ القانون الاتحادي الذي يحظر الإعلانات غير المرغوب فيها عبر الفاكس قد عرَّف "جهاز الفاكس"(٦١) تعريفاً واسعاً؛ بحيث يشمل الحواسيب التي ترسل البريد الإلكتروني وتستقبله، وفي الواقع تمّت تسوية القضية خارج نطاق المحكمة، وبالتالي لم يبت القضاء في إمكانية تطبيق القانون الناظم لاستخدام جهاز الفاكس على البريد الإلكتروني(٦٢).

وكذلك فقد اعتمدت ولاية نيويورك في مقاضاة مرسلي البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، في ظل غياب قانون خاص بالبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، على قوانين حماية المستهلك وقوانين مكافحة الاحتيال(٦٣).

---

(٦٠) David Dickinson (2004) "An Architecture for Spam Regulation," Op. Cit., p. 138.

(٦١) Telephone Consumer Protection Act, 47 U.S.C. 227 (1994), available at: https://transition.fcc.gov/cgb/policy/TCPA-Rules.pdf 31/10/2015. David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 357..

(٦٢) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 357.

(٦٣) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 6.

الفرع الثاني
التطبيقات التشريعية الخاصة بالبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه

أدى ارتفاع تكاليف المقاضاة، إضافة إلى الوضع غير المستقر للقانون المتعلق بالبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، إلى ارتفاع الأصوات المنادية بسنّ تشريع يُصمّم خصيصاً لتقييد البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أو حظره(٦٤).

ومنذ سنّ أول قانون لمكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أو "السبام" على مستوى العالم عام ١٩٩٧، فإنّ (٧٥) حكومة على الأقل، في جميع أنحاء العالم، قد أصدرت قوانين لمكافحة "السبام"(٦٥).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي محاولة لمكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، قامت حوالي (٣٦) ولاية بسنٍّ تشريعات تحظر استخدام البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، أو تنظم هذا الاستخدام(٦٦).

ويُلاحَظ من الاطلاع على هذه القوانين أنَّ حظر البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه ليس محل اتفاق، فإذا كانت بعض الدول قد حظرت هذا النوع من البريد الإلكتروني كلية، فإنَّ دولاً أخرى أجازته – بصورة ضمنية – وذلك عندما وضعت شروطاً وقيوداً معينة لتنظيم إرساله.

ويقتضي ذلك منا توضيح هذين الاتجاهين التشريعيين، وتحديد أوجه الاختلاف بينهما، وذلك وفق الآتي:

أولاً – حظر البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

أدركت الحكومات في جميع أنحاء العالم المخاطر التي يثيرها البريد الإلكتروني(٦٧). ففي سورية نصت المادة (٢٠) من قانون تنظيم التواصل على الشبكة على أنَّه: "يُعاقَب بالغرامة من عشرين ألف إلى مئة ألف ليرة سورية، كلّ من يقوم بإرسال بريد واغل إلى الغير، إذا كان المتلقي لا يستطيع إيقاف وصوله إليه، أو كان إيقاف وصوله مرتبطاً بتحمّل المتلقي نفقة إضافية".

---

(٦٤) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 368.

(٦٥) Matthew B. Prince, Discussion Paper Countering SPAM, Op. Cit., p. 3.

(٦٦) Frank Cross & Roger Miller (2009). The Legal Environment of Business, Op. Cit., p 315.

(٦٧) David Dickinson (2004) "An Architecture for Spam Regulation," Op. Cit., p. 138.

ويُستنتَج من النص السابق أنَّ إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه يشكل جريمة في سورية، وذلك إذا ما توافرت الشروط التي يتضمنها النص، والتي تتمثل في:

١ – عدم قدرة المتلقي على إيقاف وصول البريد الإلكتروني إليه، ويُستنتج بمفهوم المخالفة من هذا الشرط أنَّه يجب على المرسل أنَّ يوفر للمتلقي وسيلة معينة تمكِّنه من التعبير عن إرادته في عدم تلقي البريد الإلكتروني.

٢ – تحمّل المتلقي نفقات إضافية في سبيل إيقاف وصول البريد الإلكتروني إليه، ويُستفاد من ذلك أنَّه يجب على المرسل أن يزوِّد المتلقي بآلية مجانية لإيقاف وصوله.

وفي مصر انتقد البعض موقف المشرع لعدم تبنيه لوسائل خاصة بمكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه(٦٨).

أمَّا في الولايات المتحدة الأمريكية فقد سنَّت ولاية ديلاوير تشريعاً يُعد – كما يرى البعض – الأكثر تقييداً للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه؛ حيث يُشكل إرسال البريد الإلكتروني التجاري غير المرغوب فيه بكمية كبيرة انتهاكاً لقانون جرائم الحاسوب في ديلاوير، وينطبق حكم القانون على الرسائل المرسلة إلى ديلاوير من خارج الولاية إذا كان المرسل يعلم بوجود "احتمال معقول" بأن يكون المتلقي مقيماً داخل الولاية(٦٩).

وعلى الصعيد الأوروبي على الرغم من أنَّ الاتحاد الأوروبي لم يحظر البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه إلا أنَّه سمح للدول الأعضاء بأن تقوم بحظره(٧٠).

ويبدو أنَّ هذا الاتجاه التشريعي يتمّ تبنيه فعلياً من قبل مزوِّدي خدمة الإنترنت؛ فقد جرت العادة لدى هؤلاء على أن يقوموا بتبني سياسات لتنظيم استخدام وسائلهم لأغراض مختلفة، وجميع هذه السياسات تقريباً يحظر – بشكل خاص – إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. وفي هذا المجال ذهب البعض إلى أنَّ تطبيق هذه

(٦٨) د. عبد الهادي فوزي العوضي، الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني، مرجع سابق، ص ٩٢–٩٣.

(٦٩) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 369.

(٧٠) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 370.

(٧١) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 372.

السياسات يُعد بديلاً أكثر مرونة وملاءمة من سنِّ حظر صريح للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. إلا أنَّ الإشكال في هذا المجال يتمثل في تحديد الظروف التي ينبغي بموجبها تطبيق هذه السياسات، ولاسيما تحديد الشكل المطلوب للإخطار Notice قبل أن يتمّ تطبيق سياسات مزوِّد الخدمة على مرسل معين بذاته(٧١).

ثانياً – تنظيم إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

على خلاف الاتجاه السابق فقد ذهبت تشريعات بعض الدول إلى تنظيم إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، من خلال بيان الشروط التي يجب توافرها فيه.

ومثل هذه القوانين لا تحظر البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وإنَّما تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح المعلنين فيما يتعلق بالترويج لمنتجاتهم من جهة، ومصالح المستهلكين في أن يُتركوا وشأنهم من جهة أخرى(٧٢). وذلك من خلال تبني قاعدتي الرضاء الصريح المسبق ''opt-in'' وقائمة الرفض أو الاعتراض ''opt-out''.

١ – عرض الاتجاهين:

يُعد من الحلول المطروحة لمعالجة قضية البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه منح الأفراد إمكانية التحكم في تلقي رسائل البريد الإلكتروني التجارية أو بكميات كبيرة. ويتمّ ذلك من خلال قاعدة الرضاء السابق، وبموجبها يُسمَح للمعلنين بإرسال البريد الإلكتروني فقط إلى الأشخاص الذين اختاروا تلقيه بشكل صريح. أمَّا في نظام الاعتراض فإنَّه يمكن للمرسلين التواصل مع كلِّ شخص باستثناء أولئك الذين تمّ استبعادهم صراحة(٧٣).

أ – نظام الرضاء الصريح المسبق ''opt-in'':

يجب على المعلنين وفق هذا الاتجاه ألا يرسلوا أيّ رسالة إلى المتلقي ما لم يكن الأخير قد طلب الحصول عليها(٧٤). حيث يُعرف نظام الرضاء السابق بأنَّه الحصول على إذن أو سماح بالتسويق قبل أن يتمّ إرسال الإعلانات، ويتطلب الحصول على هذا الإذن عملاً إيجابياً من المعلن؛ حيث إنَّه يلتزم قبل قيامه بإرسال أيّ إعلانات

(٧٢) Dannielle Cisneros, Do not Advertise: The Current Fight Against Unsolicited Advertisements, p. 7, available: http://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1079&context=dltr 14/1/2016.

(٧٣) David E. Sorkin, Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, Op. Cit., p 374.

(٧٤) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 5.

إلى المستهلك بأن يحصل على رضائه المسبق، أمَّا إذا كان المستهلك لا يرغب في تلقي هذه الإعلانات فلا يستطيع المعلن أن يرسلها إليه(٧٥).

ومن التشريعات التي تبنت نظام الرضاء المسبق التوجيه الأوروبي رقم ٥٨ لعام ٢٠٠٢ الخاص بمعالجة البيانات الشخصية وحماية الحياة الخاصة في مجال الاتصالات الإلكترونية؛ حيث نصت المادة (١٣) من التوجيه على أنَّه يُسمَح باستخدام البريد الإلكتروني لأغراض التسويق المباشر فقط "بالنسبة للمشتركين الذين أعطوا موافقتهم المسبقة"(٧٦). ويُطبَق هذا التوجيه على المتلقين الذي يُعدون أشخاصاً طبيعيين (المادة ١٣/ ٥)(٧٧).

وبذلك أصبحت الدول الأوروبية، منذ ذلك التاريخ، ملزمة بإدخال هذا النظام في نُظمها القانونية(٧٨). ففي فرنسا مثلاً صدر القانون رقم ٢٠٠٤/ ٥٧٥ الخاص بالثقة في الاقتصاد الرقمي بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١(٧٩)، تنفيذاً لأحكام التوجيه الأوروبي الخاص بمعالجة البيانات ذات الطبيعة الشخصية وحماية الحياة الخاصة في قطاع الاتصالات. ووفقاً للمادة ٢٢ من هذا القانون لا يجوز استخدام أيّة وسيلة اتصال بالمستهلكين، أيًّاً كان نوعها، في إرسال الإعلانات التجارية وتسويق الخدمات إلا بعد الحصول على الرضاء المسبق للمستهلك(٨٠).

أمَّا بالنسبة للوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، فيُعد قانون ولاية كاليفورنيا لمكافحة "السبام"، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٤/١/١، القانون الأكثر صرامة. ويتبع هذا القانون نظام الرضاء المسبق الذي تفضله جموع المستهلكين ومحامو مكافحة "السبام"؛ حيث يحظر هذا القانون إرسال إعلان عبر البريد الإلكتروني إلى أو

(٧٥) د. شريف محمد غنام، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٧٦) Art. 13 du Directive 2002/58/CE "L'utilisation de systèmes automatisés d'appel sans intervention humaine (automates d'appel), de télécopieurs ou de courrier électronique à des fins de prospection directe ne peut être autorisée que si elle vise des abonnés ayant donné leur consentement préalable".

(٧٧) Guido Schryen, A, Op. Cit., p. 10.

(٧٨) د. شريف محمد غنام، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٧٩) Loi nº 2004-575 du 21 juin 2004 pour la confiance dans l'économie numérique, http://www.legifrance.gouv.fr/ 3/2/2016.

(٨٠) د. شريف محمد غنام، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ١١٨.

من أيِّ عنوان بريد إلكتروني في كاليفورنيا ما لم يكن متلقي البريد قد وافق صراحة على تلقي البريد الإلكتروني من المرسل، ويُستثنَى من ذلك البريد الإلكتروني الذي يتمّ إرساله إلى المستهلكين الذين يكون للمعلن معهم علاقة سابقة أو حالية(٨١).

ب – نظام قائمة الرفض أو الاعتراض "opt-out":

يمكن للمرسل بموجب هذا النظام أن يرسل رسالة للمتلقي حتى لو لم تربطهما علاقة تجارية سابقة ولم يكن المتلقي قد اختار على وجه الخصوص تلقي الرسائل، إلا أنَّ القوانين التي تتبنى هذا النظام تتطلب من المرسل أن يحترم طلبات متلقي البريد الإلكتروني فيما يتعلق بإزالتهم من قائمته البريدية، وبعبارة أخرى يُعد إرسال الرسائل غير المرغوب فيها ممكناً، ولكن يجب على المرسلين أن يوقفوا الرسائل بمجرّد أن يُطلَب منهم ذلك(٨٢).

وقد تمّ تأسيس هذا الاتجاه بموجب القانون الأول الذي صدر لمكافحة "السبام" من قبل ولاية نيفادا عام ١٩٩٧. ويُلاحظ اليوم أنَّ حوالي ٣/٢ تشريعات مكافحة "السبام" في العالم تعتمد هذا الاتجاه، بينما تعتمد ٣/١ التشريعات الاتجاه الأول(٨٣). ويُعد من أمثلة القوانين التي تبنت هذا الاتجاه قانون CAN-SPAM Act الأمريكي.

(١) – قانون CAN-SPAM Act الأمريكي:

لم يحظر قانون CAN-SPAM Act جميع أشكال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه"(٨٤)، ولكنَّه أجاز فئة منه إذا ما حققت شروطاً معينة(٨٥)، ولم يشترط هذا القانون على مرسلي البريد الإلكتروني الحصول على إذن قبل إرسال الرسائل التسويقية.

١) – قواعد إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه:

نص قانون CAN-SPAM Act على عدد من القواعد التي يتعين مراعاتها في

(٨١) Frank Gloss & Roger Miller (2009). The Legal Environment of Business, Op. Cit., p 315.

(٨٢) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 5.

(٨٣) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 5.

(٨٤) Jacquelyn Trussell, Is the CAN-SPAM Act the Answer to the Growing Problem of Spam?, 16 Loy. Consumer L. Rev. 175 (2004), p. 181. Available at: http://lawecommons.luc.edu/lclr/vol16/iss2/5 4/2/2016.

(٨٥) Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail, Op. Cit., p. 374.

البريد الإلكتروني تتضمن: عدم استخدام معلومات مضللة أو كاذبة في ترويسة البريد الإلكتروني(٨٦)، وعدم استخدام معلومات مضللة في سطر الموضوع(٨٧)، وتعيين البريد الإلكتروني بأنَّه إعلان، وتزويد المتلقي بمكان مادي لوجود المرسل (كعنوان الشارع أو صندوق بريد مكتبه)(٨٨)، وتزويده كذلك بشرح واضح لكيفية تمكينه من عدم استلام رسائل أخرى مستقبلاً.

هذا ولا يمكن لمرسل رسالة البريد الإلكتروني التجارية أن يطالب متلقيها، بغية تقديم طلب الاعتراض، بالقيام بأي من الإجراءات الآتية: دفع رسوم، أو توفير أيّ معلومات شخصية غير عنوان بريده الإلكتروني وخيارات الاعتراض، أو القيام بأيّ إجراء عدا إرسال رسالة ردّ بالبريد الإلكتروني، أو زيارة صفحة وحيدة على الإنترنت، كشرطٍ لاحترام طلب الاعتراض(٨٩).

وكذلك يجب على المرسل أن يلبي طلبات الاعتراض فوراً(٩٠)، وإذا كان مستلم

---

(٨٦) يُعد الحقل "من: From: -" أوضح أسلوب لتعيين المرسل، إلا أنَّه يُعد أيضاً وسيلة غير موثوقة إلى حد كبير. ومن النادر أن يستخدم مرسلو البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه عنواناً يتمّ التوصل إليهم من خلاله في حقل "من"، وفي كثير من الأحيان يكون العنوان إمَّا مركباً أو عنوان طرف بريء. انظر:
David Dickinson (2004) "An Architecture for Spam Regulation Op. Cit., p. 133.
تُعد ترويسة "المتلقي: Received -" أفضل طريقة لتعيين مرسل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، حيث تتمّ إضافتها من قبل كلِّ مضيف يقوم بنقل الرسالة من مصدرها إلى وجهتها النهائية. انظر:
David Dickinson (2004) "An Architecture for Spam Regulation," Op. Cit., p. 133; FTC FACTS for Business, The CAN-SPAM Act: A Compliance Guide for Business, 2009, p. 2, available at: https://www.ftc.gov/system/files/documents/plain-language/bus61-can-spam-act-compliance-guide-business.pdf.

(٨٧) يجب أن يكون سطر الموضوع معبراً تماماً عن محتوى رسالة البريد الإلكتروني، فعلى سبيل المثال إذا كانت الرسالة تحتوي عرض بيع سجادة فارسية بحسم ١٠٪ فلا يجوز أن يُذكر في سطر الموضوع أنَّ السجادة مجانية أو أن يتمّ الحديث عن موضوع آخر لا علاقة له بها لمجرّد دفع الناس إلى فتح الرسالة. انظر:
Kevin Gao, Email Privacy and CAN SPAM Laws to Be Aware Of, Op. Cit.

(٨٨) FTC FACTS for Business, The CAN-SPAM Act: A Compliance Guide for Business, Op. Cit., p. 2.

(٨٩) David J. Ervin and Others, CANSPAM Act Compliance, Op. Cit., p. 3; FTC FACTS for Business, The CAN-SPAM Act: A Compliance Guide for Business, Op. Cit., p. 2.

(٩٠) FTC FACTS for Business, The CAN-SPAM Act: A Compliance Guide for Business, Op. Cit., p. 2.

الرسالة قد قدَّم طلب اعتراض لعدم تلقي رسائل من المرسل في المستقبل، تُطبَق القواعد الآتية(٩١):

١ – يجب أن تكون آلية الاعتراض قادرة على معالجة طلبات الاعتراض لمدة لا تقل عن (٣٠) يوماً من إرسال الرسائل(٩٢).

٢ – يجب أن يفعل إلغاء الاشتراك خلال (١٠) أيام عمل.

٣ – لا يمكن للمرسل، أو أيّ شخص يعمل باسمه، بعد مضي المدة المحدَّدة في الفقرة السابقة أن يرسل مزيداً من رسائل البريد الإلكتروني التجارية إلى هذا المتلقي ما لم يكن الأخير قد طلب في وقت لاحق تلقي هذه الرسائل.

٤ – صلاحية الاعتراض لا تنتهي.

٥ – لا يمكن للمرسل، أو أيّ شخص آخر يعلم أنَّ المتلقي قد اعترض على الرسائل التجارية الإضافية، أن يبيع عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمتلقي أو يبادله أو ينقله، ما لم يكن الأخير قد سمح – كما هو مطلوب بموجب القانون – صراحة ببيعه أو تبادله أو نقله.

كما وضع القانون حداً أقصى لحجم الرسائل المرسلة، تحت طائلة فرض العقوبة، بما لا يتجاوز (٢,٥٠٠) رسالة خلال (٢٤) ساعة، و(٢٥,٠٠٠) خلال (٣٠) يوماً، و(٢٥٠,٠٠٠) خلال عام واحد.

ويبدو أنَّ القانون المذكور قد قطع الشك باليقين فيما يتعلق بعدم جواز بيع عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمتلقي أو نقله إلا بموافقة صريحة من قبل المتلقي ذاته. وهذا ينسجم مع الاتجاه القائل باعتبار عنوان البريد الإلكتروني من البيانات الشخصية التي لا يجوز التعامل بها إلا بموافقة صاحبها، ويضمن توفير قدر من الحماية لصاحب البريد الإلكتروني.

٢) – مسؤولية البائعين في ظل قانون CAN-SPAM Act الأمريكي:

يبدو أنَّ القانون الأمريكي قد تبنى الاتجاه القضائي الذي سبق عرضه بشأن مسؤولية المعلن عن فعل مرسل البريد الإلكتروني.

وبالتالي فإنَّه حتى ولو استأجر الشخص خدمات شركة أخرى للقيام بالتسويق

(٩١) 15 U.S.C. 7704(a)(3)-(5)(A)(i)-(iv).

(٩٢) FTC FACTS for Business, The CAN-SPAM Act: A Compliance Guide for Business, Op. Cit., p. 2.

الخاص به، عبر البريد الإلكتروني، فإنَّه يظل مسؤولاً بموجب القانون الأمريكي؛ أي أنّ المسؤولية القانونية تشمل الشركة التي يتمّ الترويج لمنتجاتها، بالإضافة إلى الشركة التي أرسلت البريد الإلكتروني(٩٣).

وفي هذا المجال يرى البعض أنَّ القانون المذكور يُعد مثالاً ملموساً للأدوات التشريعية التي تساعد مباشرة في تنفيذ القانون في مجال ملاحقة مرسلي البريد غير المرغوب فيه؛ ذلك أنَّه إذا كنا نستطيع أن نجفف طلب البائعين على خدمات مرسلي البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، فإنَّنا في النهاية سنقلص من مشكلة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه إلى حد كبير. ومن ثمَّ يجب أن نأخذ بالاعتبار الأدوات التشريعية التي تجعل المقاضاة أسهل – مثل النص الخاص بمسؤولية البائعين في ظل قانون CAN-SPAM Act – في الجيل القادم من قوانين مكافحة البريد غير المرغوب فيه(٩٤).

٣) – انتقاد قانون CAN-SPAM Act الأمريكي:

تعرض قانون CAN-SPAM الأمريكي لانتقاد شديد من جانب خبراء التكنولوجيا والقانون، لأسباب عدة تتمثل في أنَّه:

أولاً – أخطأ في رفضه الحق الخاص في الادعاء؛ ذلك أنَّه ليس بإمكان متلقي الرسائل غير المرغوب فيها أن يقاضوا مرسلي هذه الرسائل بموجب القانون(٩٥)، فقد اقتصر الأمر على السلطات الرسمية، وبعض الجهات مثل مزوِّدي خدمة الإنترنت الذين تأثروا سلباً بسبب تلقي البريد الإلكتروني الذي يشكل إخلالاً للقانون(٩٦).

وتأكيداً لذلك قرَّرت المحكمة الاتحادية في قضية Gordon v. Virtumundo

(٩٣) Kevin Gao, Email Privacy and CAN SPAM Laws to Be Aware Of, Op. Cit.

(٩٤) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 9.

(٩٥) Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail, Op. Cit., pp. 374-375.

(٩٦) Guido Schryen, A, Op. Cit., p. 10. 15 USC 7706(g)(1): "A provider of Internet access service adversely affected by a violation of section 5(a)(1), 5(b), or 5(d), or a pattern or practice that violates paragraph (2), (3), (4), or (5) of section 5(a), may bring a civil action in any district court of the United States with jurisdiction over the defendant-(A) to enjoin further violation by the defendant; or (B) to recover damages in an amount equal to the greater of- (i) actual monetary loss incurred by the provider of Internet access service as a result of such violation; or (ii) the amount determined under paragraph (3)".

بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٦ أنَّه يمكن لمزوِّد خدمة الإنترنت أن يقاضي مرسل البريد الإلكتروني بموجب قانون CAN-SPAM، ولكن لا يجوز ذلك للمتلقي الفرد(٩٧).

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أنَّه لا يشترط في الضرر الذي يعانيه مزوِّد خدمة الإنترنت، حتى نستطيع القول بأنّه: "تأثر سلباً" بموجب قانون CAN-SPAM الأمريكي، أن يكون هاماً لدرجة أن يكون جسيماً أو خطيراً، ولكنّه بالمقابل يجب ألا يقتصر على مجرد الإزعاج بسبب "السبام"، وفي معظم الحالات يكفي أن يقوم الدليل على وجود مشاكل تقنية وتشغيلية، إضافة إلى التكاليف المالية المرتبطة بالبريد الإلكتروني غير المطلوب(٩٨).

ومن الأمثلة العملية قرَّرت محكمة كاليفورنيا في قضية Facebook v. Power Ventures, Inc عام ٢٠١٢، أنَّ تلقي فيس بوك وتحليله لـ (٦٠,٠٠٠) رسالة يشكل "أثراً سلبياً". ومع العلم بأنّ شبكة فيس بوك تتكون من (٩٠١) مليون مستخدم، ولديه أكثر من (٣٠٠٠) موظف، فقد بيّن فيس بوك أنَّ الضرر التي لحقه من جراء رسائل البريد الإلكتروني يُعزى إلى إنفاقه الوقت والجهد في سبيل تحديد مصدر رسائل البريد الإلكتروني، واتخاذه خطوات لإيقافه(٩٩).

ثانياً – مُنح بسرعة أولوية على قوانين الولايات التي تُعد أقوى منه(١٠٠)، وبالتالي منع الولايات من سنِّ وسائل حماية أقوى لمكافحة البريد غير المرغوب فيه(١٠١).

وهذا ما أكده القضاء، في بعض تطبيقاته، فقد قرَّرت المحكمة في قضية Gordon v. Virtumundo – السابق ذكرها – أنَّ قانون CAN-SPAM يرجح على جميع قوانين "السبام" في الولايات، باستثناء تلك المتعلقة بالاحتيال(١٠٢). كما بينت

---

(٩٧) Fact Sheet 20: Anti-Spam Resources, Op. Cit.

(٩٨) SPAM: Enforcement: Sending Spammers to the Slammer, Op. Cit.

(٩٩) Facebook v. Power Ventures, Inc. 844 F. Supp. 2d 1025 (N.D. Cal. 2012), available at: http://www.cybertelecom.org/spam/enforce.htm 27/2/2016.

(١٠٠) Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail, Op. Cit., pp. 374 - 375. 15 USC s 7707(b)(1): "This chapter supersedes any statute, regulation, or rule of a State or political subdivision of a State that expressly regulates the use of electronic mail to send commercial messages, except to the extent that any such statute, regulation, or rule prohibits falsity or deception in any portion of a commercial electronic mail message or information attached thereto".

(١٠١) SPAM: Enforcement: Sending Spammers to the Slammer, Op. Cit.

(١٠٢) Fact Sheet 20: Anti-Spam Resources, Op. Cit.

الدائرة التاسعة في القضية المذكورة أنَّ اللغة الصريحة للمادة ٧٧٠٧ تظهر بوضوح نية الكونغرس في أن يحل قانون CAN-SPAM، بشكل واسع، محل قانون الولاية الخاص بالبريد الإلكتروني التجاري، مع خضوع هذا الحكم لاستثناء ضيق ومحدود، ورأت كذلك أنَّ لغة الاستثناء تشير إلى التصرف التقليدي غير المشروع أو الضار(١٠٣).

ثالثاً – يجيز "السبام" من جانب أولئك الذين يُطلَق عليهم المعلنين الشرعيين في ظل نظام الاعتراض(١٠٤).

وفي هذا السياق يرى البعض أنَّ الكونغرس اعتمد معيار الاعتراض الذي يُعد ضعيفاً كخط دفاع أول للمستهلكين ضد البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. ويبدو أنَّ النظرية فيما وراء القانون التي توفر حماية للحقوق التجارية لبعض مرسلي السبام "المشروع" ترجح على الإزعاج والكلفة والضرر المحتمل للمستهلكين وأصحاب الأعمال ومتلقي "السبام"(١٠٥).

(٢) – تقدير نظام قائمة الرفض أو الاعتراض:

حاول البعض أن يرجح كفة نظام الاعتراض على نظام الرضاء المسبق، من خلال بيان مزايا النظام الأول في مجالات محددة.

١) – في مجال حماية الخصوصية:

تُعد المعلومات شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وقد دافع المشرعون وحماة الخصوصية بقوة لوضع حدود وقيود جديدة على تدفق المعلومات، في محاولة منهم لحماية المعلومات الشخصية. وفي هذا المجال يرى البعض أنَّه ينبغي على الحكومات حتّى توفر حماية للمعلومات الشخصية (الخصوصية) أن تمنع استخدامها، مالم يكن المستهلكون قد وافقوا صراحة على ذلك. بينما ذهب آخرون إلى أنَّ العكس هو الصحيح، وأنَّ تطبيق نظام الرضاء المسبق على نطاق واسع يُعد سياسة سيئة؛ ذلك أنَّه(١٠٦):

---

(١٠٣) Gordon V. Virtumundo. 575 F.3d 1040 (9th Cir. 2009). Available at: 22/2/2016.

(١٠٤) Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail, Op. Cit., pp. 374 - 375.

(١٠٥) Fact Sheet 20: Anti-Spam Resources, Op. Cit.

(١٠٦) Fred H. Cate & Michael E. Staten, Protecting Privacy in the New Millennium: THE FALLACY OF "OPT-IN", p. 1 - 2, available at http://www.netcaucus.org/books/privacy2001/pdf/cate.pdf 12/1/2016.

١ – لا يوفر حماية للخصوصية أكثر من نظام الاعتراض؛ فكلا النظامين يعطي المستهلك – وحده – الكلمة الأخيرة والملزمة فيما يتعلق باستخدام معلوماته أو عدمه.

٢ – يفرض تكاليف أكبر على المستهلكين وأصحاب الأعمال والاقتصاد، فهو يعيق النمو الاقتصادي بزيادة تكاليف توفير الخدمات، وبالتالي يضيق مجال المنتجات والخدمات المتاحة للمستهلكين، ويرتب آثار قانونية واقتصادية مختلفة.

٣ – يتعارض مع توقعات المستهلكين؛ فقد أظهرت استطلاعات للرأي أنَّ معظم المستهلكين يشعرون بالسعادة لأنَّ معلوماتهم الشخصية تُستخدَم لأغراض ملائمة إذا ما تمّ إعطاؤهم فرصة للاعتراض.

وقد استشهد المعلنون مباشرة بالإحصاءات التي تظهر رغبة بعض مستخدمي البريد الإلكتروني في تلقيهم العروض غير المرغوب فيها، عبر البريد الإلكتروني، ويرى هؤلاء أنَّ إغلاق هذه القناة بالكلية يُعد إجراءً مرهقاً وتقييدياً أكثر ممّا ينبغي(١٠٧).

٤ – قد يشكل انتهاكاً للتعديل الأول للدستور، وهذا ما قرَّرته المحكمة العليا في العديد من أحكامها عندما قرَّرت عدم دستورية اشتراط الموافقة الإيجابية في بعض الحالات. وقد توصلت محكمة الاستئناف – الدائرة العاشرة إلى نتيجة مماثلة عام ١٩٩٩ في قضية U.S. West, Inc. v. FCC. المتعلقة باستخدام المعلومات الخاصة بمشتركي الهاتف.

٢) – في مجال التقاضي والإثبات:

على الرغم من أنَّ قوانين الرضاء المسبق قد انتشرت في السنوات الأخيرة، إلا أنَّ عملية التقاضي بموجب هذه القوانين – كما يرى البعض – غير موجودة تقريباً. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يظهر قانون ولاية ديلاوير لمكافحة "السبام" عام ١٩٩٩في أنَّه يعبر، على الورق، عن أقوى شعور ضد هذا الشكل من البريد الإلكتروني. ولو كان مجرد تبنيه قاعدة الرضاء المسبق يوفر إمكانية المحاكمة بسهولة لكانت ولاية ديلاوير في مقدِّمة الولايات الأمريكية فيما يتعلق بمكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. ولكن مع ذلك فإنَّ المقاضاة كانت (صفراً) خلال السنوات الخمس التي كان فيها قانون الولاية ساري المفعول، وكذلك فإنَّ قوانين

(١٠٧) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 5.

الرضاء المسبق حول العالم تفتقر، بصورة مماثلة، إلى تنفيذها فعلياً. وممَّا يثير الدهشة أنَّ اثنين من القوانين التي تُعد الأكثر فاعلية في مكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه في العالم هما قانونا ولايتي فيرجينيا وواشنطن في الولايات المتحدة، وفي الواقع كلاهما يتبنى نظام الاعتراض، وكلاهما يبدو ضعيفاً نسبياً على الورق، ومع ذلك فقد وضع كلاهما لمعالجة المشاكل العملية التي تواجه المدعي العام عند تطبيق القوانين ضد مرسلي البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. أمَّا في مجال الإثبات فيستطيع مرسل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أن يحول القانون الذي يتبع قاعدة الرضاء المسبق إلى قانون يتبنى نظام الاعتراض، بأن يدعي أنَّ "المتلقي هو من طلب تلقي رسائله". وعلى الرغم من أنَّ ذلك قد لا يكون صحيحاً إلا أنَّه يجبر المدعي على إثبات العكس، وهي مهمة ليست مكلفة فقط، بل يكاد يكون من المستحيل إنجازها بشكل نهائي. والأسوأ من ذلك قد يكون كلام المرسل صحيحاً في الواقع؛ فقد أظهرت الدراسات أنَّ مستخدمي الشبكة ينسون في العادة التجار الذين طلبوا منهم تلقي اتصالاتهم، كما أنَّ المستخدمين لا يقرؤون سياسات الخصوصية أو العقود التي تبين إلى أيّ مدى يمكن للمعلن أن يبيع معلوماتهم الشخصية، وفي النهاية فإنَّ المدعي سيواجه خطراً حتى في ظل نظام الرضاء المسبق(١٠٨)؛ ذلك أنَّ المدعي يُعد في مثل هذه الحالة مشاركاً بإهماله وتقصيره في الضرر الذي أصابه.

وبالمقابل فقد انتقدت التشريعات التي تتبع نظام الاعتراض في أنَّها تضفي الشرعية على رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أو "السبام"؛ لأنَّ هذه التشريعات لا تقضي بعدم مشروعية إرسال مثل هذه الرسائل، بل تقوم بدلاً عن ذلك بوضع الإطار الذي يمكن بموجبه إرسالها، حتّى إنَّ البعض ذهب إلى أنَّ هذه التشريعات جعلت المشكلة أسوأ(١٠٩).

٢ – تقدير الاتجاهين:

بينت دراسة استقصائية لقوانين مكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه حول العالم بأنّ الأدوات التي يستخدمها المشرعون لتنظيم هذا الشكل من البريد الإلكتروني متنوعة. ولكن لسوء الحظ فإنّ السمة المشتركة لها جميعاً تتمثل في أنَّ هذه الأدوات أخفقت، كلّها تقريباً، في التصدي بصورة فعّالة لهذه المشكلة التي استمرت فيما وراء جميع التدابير القانونية المضادة. والدرس المستفاد هو أنَّه ليس لقوة عبارة القانون

(١٠٨) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 5.

(١٠٩) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 5.

علاقة بنجاح تنفيذه، وليس من المهم اختيار نظام "الرضاء المسبق" في مقابل نظام "الاعتراض" مادام الهدف النهائي هو وقف البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، فكل من الاتجاهين يمكن أن يكون فعّالاً إذا ما أعطينا للمدعي العام الأدوات القانونية الكافية والموارد اللازمة للقيام بعمله. علاوة على ذلك يمكن للقانون المعد بشكل جيد التمييز بين الفاعل الجيد والفاعل السيّئ وفرض العقوبة تبعاً لذلك؛ فإذا كانت كلّ رسالة بريد إلكتروني غير مرغوب فيه تحمل معها خطر فرض عقوبة على المرسل "كالغرامة" أو غيرها، فإنَّ تكاليف إرسال البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه ستكون متوافقة مع حجم الرسائل الذي ينتجه المرسل(١١٠).

كما أنَّه من الضروري توسيع نطاق التعاون الدولي لتبادل المعلومات لدعم التحقيقات والمحاكمات العابرة للحدود التي تشمل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه(١١١).

الخاتمة:

تناولت الدراسة الحالية موضوعاً حديثاً نسبياً، هو البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، كأحد أوجه استخدام شبكة الإنترنت، التي شاعت في الآونة الأخيرة، وخصوصاً من قبل المعلنين.

وفي الواقع يثير البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه الكثير من القضايا والإشكالات القانونية، واقتصرنا في هذه الدراسة على البحث في نقطتين أساسيتين؛ التكييف القانوني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وعرضنا الاتجاهات المختلفة التي وردت في هذا الشأن، وكذلك موضوع المسؤولية المترتبة على استخدام هذا النوع من البريد الإلكتروني. ولما كان موضوع المسؤولية موضوعاً حيوياً ويثير الكثير من الإشكالات، فقد اقتصرنا على بيان القواعد القانونية التي يمكن الاستناد إليها في مجال المسؤولية، وذلك في ضوء التطبيقات القضائية، والتشريعات الخاصة بتنظيم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. وفي الختام نعرض لأهم نتائج الدراسة وتوصياتها:

١ – النتائج:

١ – يتمثل الإشكال الأبرز الذي يثيره البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه في التعارض بين مصالح طرفيه: المرسل (وهو المعلن)، والمتلقي (وهو المستهلك)، وهذا ما

(١١٠) Matthew B. Prince, How to Craft an Effective Anti-Spam Law, Op. Cit., p. 3, 6, 4.

(١١١) Guido Schryen, A, Op. Cit., p. 24.

يتطلب وضع تنظيم قانوني يحقق التوازن بينهما، أو يوفر الحماية للمصلحة الأجدر بها.

٢ – لا يمكن تحديد التكييف القانوني الصحيح للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه بصورة مجردة عن الظروف التي يُرسل فيها هذا البريد، وتحديداً الآلية أو الطريقة التي بموجبها حصل مرسل البريد على العنوان الإلكتروني للمتلقي، فإذا كان المرسل قد حصل على عنوان بريد المتلقي بطريقة مشروعة فمن المؤكد أنَّ حكمه يختلف عمَّن يحصل على العنوان باستخدام التقنيات الحديثة، ودون رغبة صاحب العنوان، أو علمه.

وفي الفرض الأخير نرجح تكييف البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه بوصفه تعدياً على الحياة الخاصة للأفراد، وبغض النظر عمَّا يمكن أن يسبّبه إرسال هذا البريد من أضرار، وبذلك نوفر حماية أكبر للمتلقي.

٣ – تباينت اتجاهات الدول في مجال التنظيم القانوني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وحتّى في الدول المتقدّمة اقتصادياً نفسها، فبينما تبنى الاتحاد الأوروبي نظام الرضاء المسبق، نجد أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أخذت في قانونها الاتحادي بقاعدة الاعتراض.

ويبدو أنَّ هذا التباين مرده البيئة التي ظهر فيها كل من النظامين، فبينما نجد الاتحاد الأوروبي يرجح كفة مصلحة متلقي البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، نرى أنَّ الولايات المتحدة كانت أكثر مراعاة لمصلحة المعلنين، لكن مع وضع بعض القيود التي توفر الحماية لمتلقي البريد الإلكتروني.

٤ – لا يمكن الحكم على فاعلية أحد النظامين – السابق عرضهما – وكفاءته بمجرّد قراءة النصوص القانونية لكل منهما، أو بالنظر إلى إجمالي عدد الدول التي تطبق كلاً منهما، بل يجب أيضاً تتبع التطبيق العملي لكل من النظامين على أرض الواقع، وخاصة في مجال مقاضاة مرسلي البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، ومقارنة النتائج.

٥ – يوفر نظام الاعتراض خط دفاع أول لمتلقي البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، إلا أنَّه قد لا يكون كافياً، وهذا يعني أنَّه ينبغي على الدول التي لم تتبنَ بعد تنظيماً قانونياً للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه أن تسعى لتوفير الحماية للمستهلكين (متلقي البريد الإلكتروني).

٢ – التوصيات:

١ – وضع تنظيم قانوني للبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، حيث أصبح هذا التنظيم

أمراً لا غنى عنه، وهذا ما يؤكده ازدياد عدد الدول التي قامت بسنِّ تشريعات خاصة في هذا المجال.

٢ – تضمين التشريعات الخاصة بمكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه نصاً يخول الأفراد العاديين حقاً خاصاً في رفع دعوى في مواجهة مرسلي هذا النوع من البريد الإلكتروني.

٣ – تبني التشريعات الخاصة بتنظيم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه اتجاهاً تخفف فيه عبء الإثبات على عاتق متلقي البريد الإلكتروني خصوصاً إذا كان من الأفراد العاديين؛ باعتباره الطرف الضعيف في مواجهة مرسل البريد الإلكتروني، ويمكن في هذا المجال مثلاً تبني قرينة قانونية تنقل عبء الإثبات من المرسل إلى المتلقي.

٤ – توفير الموارد والتدريب اللازمين للجهات المكلفة بتطبيق القوانين الخاصة بتنظيم البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه.

"والله ولي التوفيق"

المراجع

أولاً – المراجع باللغة العربية:

- د. بولين أنطونيوس أيوب، الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية "دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- د. شريف محمد غنام، التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر شبكة الإنترنت، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، ٢٠٠٨.
- د. عبد الهادي فوزي العوضي، الجوانب القانونية للبريد الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، دون عام نشر.

ثانياً – المراجع باللغة الإنكليزية:

- Dannielle Cisneros, Do not Advertise: The Current Fight Against Unsolicited Advertisements, available: http://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1079&context=dltr
- David Dickinson (2004), "An Architecture for Spam Regulation," Federal Communications Law Journal: Vol. 57: Iss. 1, Article 6. Available at: http://www.repository.law.indiana.edu/fclj/vol57/iss1/6.
- David E. Sorkin (2001), Technical and Legal Approaches to Unsolicited Electronic Mail, University of San Francisco Law Review Vol. 35 (2001), available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=265768.
- David J. Ervin and Others (2010), CANSPAM Act Compliance, Practical Law Publishing Limited and Practical Law Company, available at: http://www.kelleydrye.com/publications/articles/1418/_res/id%3DFiles/index%3D0/Ervin_Loeffler_CAN-SPAM%2520Act%2520Compliance%2520(0-503-5278)%2520(2).pdf.
- David Vaile (2004), Spam canned - new laws for Australia, Internet Law Bulletin, 2004 (6)(9), available at: http://

www.bakercyberlawcentre.org/Articles/vaile_spam_ilb_6.9.pdf.

- Dennis W. K. Khong (2004), An Economic Analysis of Spam Law, Erasmus Law and Economics Review 1 (February 2004).
- Frank Cross & Roger Miller. (2009), The Legal Environment of Business: Text and Cases: Ethical, Regulatory, Global, and E-Commerce Issues, Cengage Learning.
- Fred H. Cate & Michael E. Staten, Protecting Privacy in the New Millennium: THE FALLACY OF "OPT-IN", available at http://www.netcaucus.org/books/privacy2001/pdf/cate.pdf.
- Guido Schryen, Anti-spam legislation: An analysis of laws and their effectiveness, Avaialable at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=981877.
- Jacquelyn Trussell (2004), Is the CAN-SPAM Act the Answer to the Growing Problem of Spam?, 16 Loy. Consumer L. Rev. 175 (2004). Available at: http://lawecommons.luc.edu/lclr/vol16/iss2/5.
- Jeremiah Kelman, E-Nuisance: Unsolicited Bulk E-Mail at the Boundaries of Common Law Property Rights, Southern California Law Review [Vol. 78:363, available at: http://lawreview.usc.edu/wp-content/uploads/slideshow/Kelman_Jeremiah_78_1.pdf.
- Joseph D'Ambrosio (2000), Should Junk E-Mail be Legally Protected?, Santa Clara High Technology Law Journal, vol. 17, 2000, available at: http://digitalcommons.law.scu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1284&context=chtlj.
- Matthew B. Prince, Discussion Paper Countering SPAM: How to Craft an Effective Anti-Spam Law, International Telecommunication Union, available at: https://www.itu.int/osg/spu/spam/contributions/Background%20Paper_-

How%20to%20craft%20and%20effective%20anti-spam%20law.pdf

- Ramendra Thakur, John H. Summey, Siva K. Balasubramanian, Arifin Angriawan (2009), Inflicting pain for gain: insights on the spam problem, Innovative Marketing, Volume 5, Issue 1, 2009, available at: http://businessperspectives.org/journals_free/im/2009/im_en_2009_1_Thakur.pdf.
- Serrge Gautthrronett & Éttiienne Drrouarrd (2001), Commission of the European Communities, Unsolicited Commercial Communications and Data Protection Summary of Study Findings - January 2001,,available at: http://ec.europa.eu/justice/data-protection/document/studies/files/20010202_spamsum_en.pdf.
- FTC FACTS for Business (2009), The CAN-SPAM Act: A Compliance Guide for Business, available at: https://www.ftc.gov/system/files/documents/plain-language/bus61-can-spam-act-compliance-guide-business.pdf.

Web Pages:

- FTC Issues Final Rule Defining Commercial Email Under CAN-SPAM (2004), Available at: http://www.loeb.com/articles-clientalertsreports-20041217-ftcissuesfinalruledefining-commercialemailundercanspam.
- Fact Sheet 20: Anti-Spam Resources (2016), Privacy Rights Clearinghouse, available at: <https://www.privacyrights.org/anti-spam-resources%205/2/2016>.
- Ken LaMance, Spam Email Liability Lawyers, available at: http://www.legalmatch.com/law-library/article/spam-email-liability.html.
- Kevin Gao, Email Privacy and CAN SPAM Laws to Be Aware Of, available at: http://emailmarketing.comm100.-com/email-marketing-ebook/can-spam-law.aspx.

- SPAM: Enforcement: Sending Spammers to the Slammer, available at: http://www.cybertelecom.org/spam/enforce.htm.
- Troy Rollo (2001), Liability for spam through trespass to goods, [2001] PrivLawPRpr 37; (2001) 8(4) Privacy Law and Policy Reporter 77, available at: http://www.austlii.edu.au/au/journals/PrivLawPRpr/2001/37.html.
- ISP issues, available at: http://www.out-law.com/page-487.